السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 313- 332
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

# الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين وانعكاساتها على المكانة الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك

# The new security diplomacy of china and its impact upon the geopolitical status of USA in Asia- Pacific region سلطان

نجيم حذفاني*، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة1
nadjimhadfani@gmail.com
لزهر وناسي، جامعة باتنة1
Lazharouanassi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020 /02/15 تاريخ القبول: 2020/09/29

**ملخص:**

يقدم هذا المقال قراءة في مضامين دبلوماسية الصين الأمنية الجديدة، ونمط مقاربتها للشؤون الأمنية الإقليمية في ظل تعاظم المكانة الجيوبوليتيكية لمنطقة آسيا -باسيفيك كمركز ثقل سياسي واقتصادي عالمي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال استعراض الافتراضات، المبادئ والأهداف الاستراتيجية للتحول في السلوك الأمني للصين كفاعل اقليمي.

كما يناقش المضمون أبرز التحديات التي تفرزها النظرية الأمنية الجديدة للصين من خلال سياساتها الأمنية البراغماتية، وقوتها الاقتصادية المتنامية، ودبلوماسيتها النشطة على الهيمنة الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك. بشكل يعكس دورا صينيا متزايدا وتماثلا أكثر مع "المنطق التذاتاني للقوة العظمى".

وبناءً على ذلك، شكل تصور إعادة التوازن دليلا معرفيا لفهم المسعى الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على هيمنتها في منطقة

* المؤلف المراسل

آسيا الباسيفيك، أمام تعاظم الوزن الجيوبوليتيكي للصين كقوة صاعدة وتعديلية تتوق إلى موقع أكثر أهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية.

**الكلمات المفتاحية**: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الدبلوماسية الأمنية، الجيوبوليتيك، آسيا –الباسيفيك.

**Abstract**:

This article offers a reading of the contents of China's new security diplomacy, and its approach to regional security patterns given the increasing geopolitical importance of the Asia-Pacific region, as an economic, political and global center of gravity after the end of the cold war. The analysis illuminates the assumptions, the principles, and the strategic ends that lead the security policy of china in that region.

The article also discusses the most prominent challenges raised by the China's new security theory through its pragmatic policies, its growing economic strength, and its active diplomacy towards the geopolitical hegemony of the United States of America in the Asia-Pacific region. In a way, that reflects an increasing Chinese role and more closely resembles "the subjective logic of a great power.

Accordingly, conceiving the rebalance was a well-grounded guide for understanding the strategic endeavour of the United States to maintain its hegemony in the Asia-Pacific region, with the growing geopolitical weight of China as an emerging and balancing power that yearns for a more important position in regional and global affairs.

**Key words**: China, USA, Security Diplomacy, Geopolitics, Asia-Pacific.

**مقدمة:**

بنهاية الحرب الباردة فقدت الصين والولايات المتحدة الأمريكية الأساس القائم فعلا لمواصلة التعاون الاستراتيجي ومجابهة التهديد المشترك للمصالح المشتركة (الاتحاد السوفياتي)، لذلك تحول هدف وأساس العلاقة المتبادلة بينهما إلى الطرف الآخر في إطار العلاقة الثنائية بدلا من توجيهها نحو طرف ثالث، ومن الحرص على "العلاقات الثلاثية" ذات الصلة بشؤون الوضع الاستراتيجي الدولي إلى التركيز على العلاقات الثنائية.

أما بنية النظام الدولي، فلم تتحول عكس توقعات الصين إلى توازن متعدد الأقطاب للقوى العظمى، بل اتجهت أكثر نحو الهيمنة الأمريكية، وما شكلته من تهديد لمصالح الصين ومكانتها الدولية والإقليمية كقوة صاعدة في منطقة آسيا الباسيفيك. لذلك فقد تغيرت الاستراتيجية الدبلوماسية للصين بشكل كبير منذ منتصف التسعينيات، ما حذي بها إلى جعل الدبلوماسية الأمنية جزءا مهما من سياستها الخارجية للتأثير في بيئتها الإقليمية قصد تحقيق مصالحها القومية، وطمأنة الجوار الإقليمي بشأن "صعودها السلمي" بهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والتنمية، وإدارة علاقة الصراع مع الولايات المتحدة من خلال "دبلوماسية أمنية جديدة"، أكثر ثقة، استباقية ومتقاربة مع المعايير الدولية. لذا فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول حدود تأثير الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين على الهيمنة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها الجيوبوليتيكية في منطقة آسيا الباسيفيك.

## I. الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة آسيا-باسيفيك في ميزان القوى الصيني-الأمريكي

يعود مفهوم "آسيا الباسيفيك" إلى الستينيات من القرن الماضي. روجت له دول مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا كوسيلة لربط شرق آسيا بمنطقة المحيط الهادئ الأوسع. وتسلط "آسيا والمحيط الهادئ" الضوء على البعد الآسيوي "لمنطقة المحيط الهادئ". مع أنه من الواضح أن "شرق آسيا" محدودة من الناحية الجغرافية وتستبعد قوى مثل الولايات المتحدة وأستراليا. لكن من منظور سياسي "آسيا والمحيط الهادئ" يضفي الشرعية على تدخل الولايات

المتحدة كقوة عالمية مهيمنة في شؤون شرق آسيا. لا يمكن للولايات المتحدة أن تصف نفسها بأنها قوة آسيوية، لكن مشاركتها الواسعة في المحيط الهادئ تبرر وصفها بأنها جزء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كان الدعم الأمريكي عاملا رئيسيا في تمكين هذا المفهوم من التأسيس، إلا أن الدول الغربية ذات التوجه الهادئ مثل أستراليا وكندا، ونيوزيلندا لديها أسباب مماثلة لدعم هذا البناء. (Derek McDougall, 2007, P06)

ويشمل التعريف المعتاد لـ "آسيا والمحيط الهادئ"، شرق آسيا والقوى الغربية في المحيط الهادئ (الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا). ويمكن تقسيم شرق آسيا إلى شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. يغطي شمال شرق آسيا الصين (بما في ذلك هونغ كونغ) وتايوان (تطالب بها الصين) واليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وروسيا (على وجه التحديد الشرق الأقصى الروسي أو روسيا المحيط الهادئ)، ومنغوليا. ويضم جنوب شرق آسيا بروناي وبورما (المعروفة رسميا باسم ميانمار) وكمبوديا وتيمور الشرقية وإندونيسيا ولاوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام. وباستثناء تيمور الشرقية، فإن جميع دول جنوب شرق آسيا أعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وفي حين أن أستراليا ونيوزيلندا هما القوتان الرئيسيتان في جنوب المحيط الهادئ، فإن منطقة جزر المحيط الهادئ بأكملها تدخل ضمن تعريف آسيا والمحيط الهادئ. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض تعريفات منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تشمل الولايات المتحدة وكندا فحسب، بل كذلك تشمل بلدان ساحل المحيط الهادئ في أمريكا اللاتينية هي المكسيك والبيرو والشيلي. (Derek McDougall, P07)

من حيث البنية، تتميز منطقة "آسيا -الباسيفيك/آسيا -المحيط الهادئ" في فترة ما بعد الحرب الباردة بتحولات كبيرة في توازن القوة، وتوزيعات منحرفة للقوة الاقتصادية والسياسية والقيمية بين الدول، وعدم التجانس ثقافي والسياسي، والمؤسسات الأمنية الضعيفة، والنزاعات الإقليمية المنتشرة التي تجمع بين قضايا الموارد الطبيعية والنزعة القومية ما بعد الاستعمارية. (توماس جي كريستنسن: 2010، ص261)

في مقاله "جغرافية السلام: شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين"، جادل "روبرت روس" "Robert S. Ross" بأن الجغرافيا ستلعب دورا رئيسيا في تشكيل التنافس بين القوى العظمى في منطقة آسيا -المحيط الهادئ، وأن الجغرافيا تضمن أن تظل المنطقة ثنائية القطبية بين الصين والولايات المتحدة، لأن الصين قوة إقليمية راسخة والولايات المتحدة قوى عظمى عالمية، لكنها مجرد قوة إقليمية في شرق آسيا. فالصين تهيمن على شرق آسيا القارية والولايات المتحدة تهيمن على شرق آسيا البحرية. (مايكل إي براون وآخرون: 2010، ص40)

فللجغرافيا تأثير على إدارة توازن القوى، فهي أولا تأثر على مصالح القوى، وتؤثر بالتالي على الصراع على المصالح الحيوية، وثانيا تؤثر على ما إذا كانت علاقة القوة العظمى يهيمن عليها الهجوم أم الدفاع. وتقرر بالتالي شدة الصراع الناتج عن المعضلة الأمنية، كما يمكن للحوافز الجغرافية والبنيوية دائما أن تعزز بعضها البعض، لكن عندما تخلق الجغرافيا والاستقطاب ضغوطا متساوية فإن الجغرافيا تتفوق على البنية. (روبرت روس، 2010، ص314)

ومن منظور "واقعي معياري"، فإن التغييرات غير المتوقعة في توزيع القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تزيد من حالة سوء الظن وعدم اليقين. (توماس جي كريستنسن، ص262) لذلك يجادل "روس" "Ross" بأن التنافس الأمريكي - الصيني في شرق آسيا يشبه التنافس الأمريكي -السوفياتي في فترة الحرب الباردة، ففي كلتا الحالتين كانت قوة أرضية تتنافس مع قوة بحرية للتأثير على منطقة ما لأسباب سياسية -طبيعية عالمية. وفي كلتا الحالتين كانت كل دولة تمتلك القدرات لتحدي مصالح الدولة الأخرى. (مايكل إي براون وآخرون، ص41).

وتجادل نظرية "انتقال السلطة" بطريقة تختلف عن الافتراضات التي قدمتها وجهة النظر الواقعية حول النظام الدولي وطبيعة التنافس الصيني الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك وترفضها أيضا. تشرح نظرية انتقال السلطة أن بنية النظام الدولي ليست فوضوية وهي مشابهة في التسلسل الهرمي للهيئة الحاكمة للنظام السياسي المحلي. تعدل كل دولة نفسها في ذلك النظام الدولي وفقا لقوتها وتمارس نفوذا محددا وتتنافس وتتعاون مع الدول الأخرى للحصول على

الموارد. ويتوج الصراع بين الدول الصاعدة والمهيمنة بتغيير النظام العالمي أو تشكيل قيادة جديدة على المسرح العالم. (Amir Ahmed Khuhro. 2018. P637)

كما تفسر نظرية انتقال السلطة بعض السمات المهمة حول طبيعة الدولة التي لها تأثيرات شديدة على الساحة الدولية. يزيد النمو الاقتصادي للقوة الصاعدة من القوة الوطنية للدولة. وتجلب القوة الصاعدة، بسبب تطورها الاقتصادي، تأثيرات معينة على النظام الدولي وعلى وجه التحديد على القوة المهيمنة. وتقارب نظرية انتقال السلطة بالانتباه إلى الصراعات التي حدثت في الماضي أثناء عمليات نقل السلطة من دولة إلى أخرى، على سبيل المثال انتقال السلطة بين أثينا واسبرطة، ومن إسبانيا إلى هولندا، ومن فرنسا إلى بريطانيا، ثم بريطانيا والولايات المتحدة. (Amir Ahmed Khuhro. P637)

في هذا السياق، ترفض الولايات المتحدة إقامة عالم متعدد الأقطاب على كافة الأصعدة النظرية والمفاهيم الإيديولوجية، فقد قدم "فرانسيس فوكوياما" "Yoshihiro Francis Fukuyama" نظرية "نهاية التاريخ"، والتي تعني في مضمونها أن "الديمقراطية الليبرالية تعتبر الشكل النهائي للحكم السياسي لكافة المجتمعات والذي ينتشر على نطاق واسع عبر العالم". وأعلن الرئيس "بوش الأب" "George Herbert Walker Bush" اعتزامه: "إقامة نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حسب وجهة النظر الأمريكية إلى القيم"، وقام بالدعاية لـ "السلام في ظل السيطرة الأمريكية". (ليو شيه تشنج، لي شي دونج، 2003، ص 98).

بالمقابل، كانت سياسات الصين وردود الفعل إزائها تزيدان المعضلة الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. فاستثمار الصين في قدرات إظهار القوة وإعادة تأكيدها على سيادتها على المياه واليابسة من جزر "دياويو" إلى جزر "سبراتلي"، تثير الشك والخوف لدى اليابان وتايوان ودول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. فالنظر إلى توكيدية الصين القائمة حاليا يجعل الآخرين يتحصنون ضد إمكانية تهديد صيني مستقبلي محتمل جدا. (مايكل إي براون وآخرون، ص 84)

فالصين كقوة عظمى صاعدة تقدم فرصا وتحديات مهمة جدا للمجتمع الدولي، ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وللولايات المتحدة الأمريكية، فمن جهة، تتبنى الصين بشكل مطرد السياسات الأمنية الدولية والإقليمية التي من شأنها أن تحسن وبشكل كبير من صورتها وموقعها في النظام العالمي، ومن جهة أخرى تبدو الصين بقوتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المتنامية على الصعيدين الإقليمي والدولي في موقع أفضل لتحقيق أهداف أمنية تخدم مصالحها الخاصة على المدى البعيد. (بايتس غيل، 2009، ص14)

## II. مضامين الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين:

تعود جذور الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين مع مطلع القرن الـ 21، إلى الرئيس "دنغ هشياوبينغ" "Deng Xiaoping" الذي توصل عام 1982 إلى استنتاج بأن العالم ينحو أكثر نحو السلام والتنمية والتطور، وأن إمكانية اندلاع حرب عالمية بعيدة، وأنه يمكن للصين أن تنتظر قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح لها بالعمل على نموها الداخلي الملح جدا. (بايتس غيل، ص16)

فقد أدت الأزمة السياسية في عام 1989 ونهاية الحرب الباردة إلى محاولة الصين إعادة تحديد التهديدات الرئيسية المحتملة (اليابان من المرجح أن يحل محل الاتحاد السوفيتي/ روسيا)، وأصبحت تصورات الصين للتهديدات الأمنية أكثر تعقيدا بعد عام 1996 عندما أوضحت أزمة تايوان، والإعلان الأمريكي الياباني المشترك حول الأمن وتحالف القرن الحادي والعشرين إمكانية حدوث صدام عسكري بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان، فقد أدت الأزمة والإعلان المشترك وكذلك المراجعة اللاحقة لإرشادات عام 1978 للتعاون الدفاعي الأمريكي الياباني إلى تعميق شك الصين في الولايات المتحدة والدوافع المتعلقة بتايوان، وعلى المدى الطويل استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين. (Jian Yang. Pp144-145)

كما شكلت النزاعات الإقليمية مع الدول المجاورة للصين تحديا مستمرا، بما في ذلك النزاع حول "إقليم كشمير" مع الهند، و"جزر سبراتلي" (نانشا بالصينية) مع ماليزيا والفلبين وفيتنام وبروناي وربما إندونيسيا، و"جزر

باراسيل" (شيشا بالصينية) مع فيتنام وجزر سينكاكو/ دياويو" مع اليابان في بحر الصين الشرقي، وبعض الجزر في "نهري يالو وتومين" مع كوريا الشمالية. (Jian Yang. P147)

لذلك، بدأت الصين في اتباع نهج أقل تصادمية، وأكثر بناء تجاه العلاقات الإقليمية والعالمية. (Taylor Fravel. 2003. P22) وهناك الكثير من الأدلة على التغيير منذ منتصف التسعينيات، فقد وسعت الصين عدد علاقاتها الثنائية، وانضمت إلى مختلف الاتفاقات التجارية والأمنية، وعمقت مشاركتها في المنظمات المتعددة الأطراف. فقد ساعدت الصين في بدء آلية "الآسيان + 3"، وهي سلسلة من الاجتماعات السنوية بين دول الآسيان العشر بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية. وبعد ذلك جاءت آلية "الآسيان + 1"، وهي اجتماعات سنوية بين دول الآسيان والصين. كما عززت الصين مشاركتها في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وساعدت في معالجة قضايا الأمن العالمي، واحتضنت الكثير من المؤسسات والقواعد والمعايير الدولية كوسيلة لتعزيز مصالحها الوطنية. (Taylor Fravel. P23-25)

في بداية الألفية الثالثة، واتساقا مع الاستراتيجية الكبرى للرئيس الصيني "دنغ شياوبنغ" " Deng Xiaoping" بدمج الصين في الاقتصاد العالمي، بدل مبدأ الاعتماد على النفس، والتنمية بالاعتماد على القدرات الذاتية لـ "ماوتسي تونغ" (كونراد زايتس. 2010. ص303) ونظرية المفهوم الأمني الجديد، بدأ القادة والاستراتيجيون الصينيون بالحديث عن (الصعود السلمي للصين، نهضة الصين السلمية) بهدف الرد على القلق المزمن إزاء ضرب صعود الصين للوضع الدولي والإقليمي الراهن، وذلك في تكرار لتجربة صعود ألمانيا أواخر القرن 19 واليابان أوائل القرن 20.

لذا تسعى الصين إلى الإثبات أن صعودها لن يشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي والدولي، وهو إقرار براغماتي من جانبها بالمعضلة الأمنية التي يفرضها الوزن المتزايد لها في شؤون العالم، كما يرمي التأكيد على الصعود السلمي إلى طمأنة الجيران إزاء النيات الحميدة للصين في السعي إلى نتائج مثمرة وبناءة من كل النواحي في علاقتها الإقليمية، لكن الأكثر أهمية هو

وضع العلاقات مع الولايات المتحدة على أسس أكثر صلابة وتبديد القلق الأمريكي المستمر إزاء بروز الصين كلاعب أكثر قوة. (بايتس غيل. ص ص 22 - 24)

في السياق ذاته، أدركت الصين أنه بدون اقتصاد قوي، لن يكون البعد العسكري للأمن القومي مستداما. وقد ساهم هذا الفهم في تعزيز مفهوم الصين للقوة الوطنية الشاملة الذي شكل أساس الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين. وأن توازن بين مصالحها المختلفة في إيجاد سياسة مناسبة تجاه النزاعات الإقليمية. ففي حالة السياسة الصينية تجاه نزاع "سبراتلي "، ينبغي النظر إليها في السياق الواسع لاستراتيجية الصين الشاملة تجاه جنوب شرق آسيا. المنطقة مهمة للصين لعدد من الأسباب. إنه مفتاح النفوذ الإقليمي للصين، كسوق رئيسي ولاعب مهم في استراتيجية الصين لتعزيز التعددية القطبية وتشويه سمعة نظرية التهديد الصيني. (Jian Yang. P154)

وخلال عامي 1994 و1995 نادت الصين من أجل ضرورة إقامة منظومة "جديدة" للنظام العالمي، إذ نصت الوثيقة البيضاء (الصادرة في نوفمبر 1995 للحد من التسلح ونزع السلاح)، على أنه من الضروري فيما يتعلق بالأمن في منطقة آسيا -المحيط الهادي، "إقامة علاقة من الاحترام والود المتبادلين بين الدول، على أساس النمو الاقتصادي المشترك والحل السلمي للنزاعات، والحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف". (بايتس غيل، ص19)

هذه الصيغ الأولى، اتسقت في شكل أكثر وضوحا لتتبلور في فكرة مفهوم أمني جديد بحلول جويلية 1998، عندما أصدر المكتب الإعلامي لمجلس الدولة في الصين الوثيقة البيضاء: "يمر العالم بتحولات عميقة، تفرض نبذ عقلية الحرب الباردة، وتطوير مفهوم أمني جديد، ونظام سياسي واقتصادي وأمني عالمي جديد يلبي حاجات زمننا الحاضر. يجب أن تشكل الثقة المتبادلة، والفائدة المشتركة، المساواة، والتعاون، جوهر المفهوم الأمني الجديد، كما يجب أن يشكل ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وغيرها من المبادئ المعترف بها دوليا التي تحكم العلاقات الدولية الأساس السياسي لحماية السلام العالمي، على اعتبار أن التعاون ذا الفائدة

المتبادلة والازدهار المشترك يشكلان ضمانته الاقتصادية، أما السبيل الأمثل لحل النزاعات وحماية السلام فيقوم على إجراء الحوارات، والمناقشات والمفاوضات على قدم المساواة. وحده تطوير مفهوم أمني جديد وإقامة نظام عالمي جديد، يضمن السلام والأمن العالميين بشكل أساسي". (بايتس غيل، ص ص 19 -20)

خاصة وأن منطقة آسيا الباسيفيك موطن الاقتصادات الأكثر ديناميكية في العالم. ففي عام 1990، بلغت حصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 26.5 %؛ وفي عام 2006، بلغ هذا الرقم 37.5 %. مدفوعة في جزء كبير منها بالانتعاش الاقتصادي للصين والاستفادة من نظام تجاري دولي مفتوح. (James J. Przystup. April 2009. P01)

كما نصت الوثيقة البيضاء لعام 2002 على أنه انطلاقا من واقع: "أن أي حرب عالمية بعيدة الاحتمال في المستقبل المنظور"، يمكن للمرء وبكل واقعية أن: "يتوقع فترة طويلة من السلام في العالم ومناخا مؤاتيا في المناطق المحيطة بالصين"، "إننا سنستمر في توطيد روابطنا الودية مع الجيران وتثابر في بناء علاقات وشركات قائمة على حسن الجوار. سنزيد التعاون الإقليمي ونرفع نسبة التبادلات والتعاون مع الدول المحيطة بنا إلى مستوى أعلى" (بايتس غيل، ص20)

ويجري الآن استغلال القوة الاقتصادية للصين في التأثير الجيوسياسي على نطاق واسع عبر القارة الآسيوية ومحيطها البحري من خلال مبادرة الحزام والطريق. (Gareth Evans. 2018)

وقد أدى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، والانتقال الثابت للسلطة إلى الجيل الرابع من القيادة في الصين في 2002 - 2003 إلى تعزيز المقاربة الأكثر ثقة للصين تجاه الوضع الأمني الإقليمي والعالمي والتخلي عن عقدة "الضحية" التي تتصرف على أساس رد الفعل في الشؤون الإقليمية والدولية (بتعبير Evan Medeiros وFreavel M. Taylor). (بايتس غيل، ص ص 20 -22)

**III. الافتراضات، المبادئ والأهداف الاستراتيجية للديبلوماسية الأمنية الجديدة للصين:**

تنطلق مقاربة الصين التي تزداد ديناميكية نحو الآليات الأمنية الإقليمية من الأهداف الثلاثة الأكثر من رئيسية للدبلوماسية الأمنية الجديدة:

**أولا: نزع فتيل التوترات في البيئة الأمنية الخارجية لتتفرغ للتحديات الداخلية:**

كقوة رئيسية صاعدة، تواجه الصين فرصا وتحديات جديدة لسياستها الخارجية، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. على الرغم من انشغال قادة الصين بالقضايا الاقتصادية والسياسية الداخلية، إلا أنهم يدركون أن برنامج التحديث الناجح يعتمد على بيئة خارجية سلمية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تواجه الصين أي تهديدات خارجية صريحة. ومع ذلك فهي، مثل دول أخرى في المنطقة، تواجه مستقبلا غامضا، لا سيما فيما يتعلق بالولايات المتحدة واليابان وروسيا وكوريا الشمالية والجنوبية والعلاقات فيما بينها. (Susan L SHirk. Pp 5-6)

ولكي تتمكن من التركيز على التحديات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية في الداخل، شاركت الصين بديناميكية في مجموعة واسعة من الآليات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف كمنظمة المنتدى الإقليمي للتعاون بين دول جنوب شرقي آسيا Association of Southeast Asian Nations (الآسيان ASEAN)، ومنظمة شنغهاي للتعاون. واستضافة المفاوضات المتعددة الأطراف لحل الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، ومعالجة الخلافات في منطقة "بحر جنوب الصين"، واتباع إجراءات بناء الثقة والترتيبات التي يمكن أن تؤثر في حرية حركتها ومصالحها الاستراتيجية مع الشركاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. (بايتس غيل، ص57)

**ثانيا: طمأنة الجيران في شأن صعود الصين:**

من الواضح أن الديبلوماسية الأمنية الجديدة للصين تهدف إلى زيادة ثروة الصين ونفوذها، لكن بطريقة تطمئن جيرانها إلى نيتها السلمية والفائدة المتبادلة، فقد توصلت الصين إلى إدراك ديناميكية المعضلة الأمنية. وضرورة تعزيز فكرة الصعود السلمي للصين. (بايتس غيل، ص27)

وكدولة ذات ثقل عالمي متزايد، قامت الصين ببناء نظرتها الأمنية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ليس فقط على تصور حالة قوتها والتهديدات الأمنية في المنطقة بحد ذاتها، ولكن أيضا على موقعها العام في السياسية العالمية. مع اقتراح "النظرة الأمنية الجديدة". في أواخر التسعينيات، تبنت الصين الاعتقاد بأن السلام والتنمية مشروطان بشكل متبادل وغير قابلين للتجزئة بالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادئ، وبالتالي دعت إلى اتباع نهج جماعي للأمن الإقليمي. (Zhang Zhexin, P576)

في الدائرة الاستراتيجية الصينية، لا تزال تعتبر الهيمنة هي أصل الحرب والاضطراب، إلا أنها تستند إلى الحكم الاستراتيجي بأن "السلام والتنمية" قد حل محل "المواجهة والثورة" كموضوع للعالم، إلا أن الصين لم تسع فقط لأن تشارك بشكل شامل مع السوق العالمية، ولكن أيضا لتعزيز الأمن الإقليمي من خلال السوق. فمن ناحية، أصرت الصين على أن السلام والتنمية غير قابلين للتجزئة، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول بمثابة أساس ضروري للسلام الدائم في منطقة آسيا الباسيفيك. ومن ناحية أخرى، تعتقد الصين أنه يمكن تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين بشكل فعال من خلال توثيق التعاون الإقليمي. وقد انعكست مثل هذه المعتقدات بشكل جيد في اقتراح الصين الرسمي لمفهوم الأمن الجديد الذي يتميز بالثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق. (Zhang Zhexin. P577)

تنظر الصين إلى أهمية مشاركتها في المنتدى الإقليمي للآسيان ASEAN Regional Forum (ARF) وفي تطوير الآليات الأمنية بينها وبين آسيان، كوسيلة لتعزيز مقاربة بديلة نحو أمن آسيا –المحيط الهادي، من شأنها اكتساب أفضلية سياسية واقتصادية كبيرة مع جيرانها في المنطقة، في مقابل الأحلاف والإجراءات الأمنية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. (بايتس غيل، ص123)

**ثالثا: تحقيق التوازن مع قوة الولايات المتحدة الأمريكية:**

بدءا من عام 2010 تقريبا، شهد تصور الصين للوضع الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تغييرا عميقا مرة أخرى. فالدائرة الاستراتيجية للصين تعتقد أن استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك التي أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية، لا تواجه تحديات أمنية غير تقليدية متزايدة فحسب، بل تواجه أيضا تنافسا متزايدا بين القوى الكبرى، مقرونا بنزاعات أكثر حدة على الأراضي والسيادة. (Zhang Zhexin. P 578)

تسعى الديبلوماسية الأمنية الجديدة من خلال الآليات الأمنية المتعددة الأطراف إلى تطويق ما تراه نفوذا أمريكيا مفرطا في البيئة الإقليمية للصين من أجل رسم بيئتها الأمنية الخاصة، مع الحرص على تفادي أي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة الأمريكية. (بايتس غيل، ص27) ففي قمة شرق آسيا الثامنة في أكتوبر 2013، اقترح رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ" أنه "من الضروري إنشاء هيكل أمني إقليمي يناسب الحقائق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويلبي احتياجات جميع الأطراف "على أساس" مفهوم الأمن الآسيوي الجديد "، والذي يهدف إلى تعزيز الأمن التعاوني والمستدام في آسيا، بحيث يمكن لجميع الدول الإقليمية "أن تبني بشكل مشترك طريقا لأمن آسيا يتشارك فيه الجميع. (Zhang Zhexin. P 578)

وترى "روزماري فوت" "Rosemary Foot" أن نموذج "منتدى آسيان الإقليمي" ARF يوفر للصين رؤية بديلة لكيفية تعزيز الأمن الإقليمي إلى ما هو أبعد من العلاقات العسكرية الأمريكية في المنطقة، وأن القيمة الجوهرية للمقاربة الأمنية متعددة الأطراف لدى القادة الصينيين، تقوم بشكل أساسي على الدور الذي يمكن أن تلعبه في إضعاف علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الآسيويين. على أمل أن يؤدي هذا الإضعاف إلى تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة وبالتالي تحول الدول الإقليمية في اتجاه "المفهوم الأمني الجديد" الذي تدافع عنه الصين. (بايتس غيل، 2009، ص123).

### IV. استجابات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الرهانات الجيوبوليتيكية التي يفرضها منطق الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين:

في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" ذكر مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "بريجنسكي" "Zbigniew Kazimierz Brzezinski" أن الولايات المتحدة لكي "تحافظ على مكانتها القيادية في القرن الحادي والعشرين"، يتعين عليها إعداد نفسها للاضطلاع بلعبة شطرنج أوروبية - آسيوية تمتد على رقعة واقعة تحت سيطرتها من لشبونة إلى طوكيو. (ليو شيه تشنج، لي شي دونج، ص 99).

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية وتعترف بالأهمية الاقتصادية المتزايدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتحديات الأمنية التي من المحتمل أن تواجهها مستقبلا في هذه المنطقة، وهو ما يعكس توجها أمريكيا عرف في البداية "بمحور الارتكاز الآسيوي Pivot to Asia"، ثم أصبح يسمى لاحقا "إعادة التوازن rebalance"، وتقوم نقطة ارتكازه على دعم الروابط الدبلوماسية، والعلاقات التجارية، وكذلك الأمنية للولايات المتحدة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ. (أحمد عاطف)

حسب نظرية "توازن القوى" "Balance of Power Theory"، فإن الصعوبات التي تنشأ عن صعود وانهيار الدول المهيمنة على النظام تحذر من التأثيرات الممكنة للصين الصاعدة، فقدرات الصين المتزايدة ستسبب في رد فعل بين أولئك القلقين من الاستخدامات التي يمكن أن تستثمر الصين قوتها فيها، وكما يؤكد "ستيفن والت" "Stephen Walt" فإن القوة العظمى في ذاتها لا تمثل تهديدا يتطلب ردا، لكن الجغرافيا وكذلك خبرة المنطقة مع هيمنة الصين سابقا تقترح أنه سيكون من الصعب على الصين أن تهدئ المخاوف حول طرق استخدامها لقدراتها المتنامية. (مايكل إي براون وآخرون، ص ص 81 -82)

وتعزز نظرية "زعزعة الهيمنة""Hegemonic instability theory" هذا الطرح، إذ ترى أن التعارض بين القدرات المتنامية للقوة الصاعدة ومكانتها التابعة المتواصلة في نظام سياسي دولي تسيطر عليه القوة المهيمنة السابقة،

يؤدي إلى صراعات لا يسويها في العادة إلا الحروب. والصراعات بين الصين الصاعدة مع القوة المهيمنة الولايات المتحدة تتفق مع منطق هذه النظرية. (مايكل إي براون، ص81)

وعلى رغم الأهمية الاستراتيجية للصين، لم تحصل دبلوماسيتها الأمنية الجديدة إلا متأخرة على الاهتمام الشديد من جانب الاستراتيجيين وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا الاهتمام بالدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين في منطقة آسيا -باسيفيك، غالبا ما يكون بالمعنى السلبي بحيث يتم الحديث ببساطة مفرطة عن التهديد الذي يمثله الصين لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. (بايتس غيل. ص32)

فالأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 تكبح ردا أكثر فعالية في السياسة الأمريكية تجاه الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين. أحد العوامل يرتبط في واقع أن التركيز الاستراتيجي الأمريكي ينصب بشكل غالب على جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط والتوترات الجديدة في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها بعد 11 سبتمبر 2001، كما هي الحال في العلاقات عبر الأطلسي. (بايتس غيل، ص37)

لكن في نوفمبر 2011، أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" سلسلة من الخطوات لتوسيع وتكثيف الدور المهم بالفعل للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.كأولوية جيو-استراتيجية للولايات المتحدة، عبر مجموعة واسعة من المجالات والقضايا. ومع ذلك، فإن "استراتيجية إعادة التوازن" ليست قصة فك ارتباط أمريكي ثم إعادة مشاركتها في آسيا. بل إنها مسألة تركيز وأولوية. (Robert G. Sutter and others. 2013. P01)

وكتبت "هيلاري كلينتون" "Hillary Diane Rodham Clinton" وزيرة الخارجية الأمريكية في نفس الفترة، مقالا في دورية "السياسة الخارجية"، اعتبرت فيه أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أصبحت المحرك الرئيسي للسياسة العالمية، مشيرة إلى ستة محاور أساسية ستمضي من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية قدما في التعامل مع هذه المنطقة، وهي: (تعزيز التحالفات الأمنية

الثنائية، وتعميق العلاقات مع القوى الناشئة بما في ذلك الصين، والتعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، وزيادة التجارة والاستثمارات، وتوسيع الوجود العسكري على نطاق واسع، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان). (أحمد عاطف)

فالدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين شكلت مجموعة من التحديات التي يمكن أن تكون صعبة ومعقدة لأن قدرة الصين على تحدي المصالح الأمريكية لا تتعلق فقط بالقضايا ذات صلة بتايوان، إذ أن البلدين يواجهان عددا من الخلافات العالقة المتصلة بالأمن، بما فيها الخلافات على منظومات الدفاع الصاروخي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والتدخل الإنساني، ودور الأحلاف، والسعي وراء مصادر الطاقة، وقضايا التجارة، والوجود السياسي والعسكري الأمريكي في منطقة جنوب شرقي أسيا. (بايتس غيل، ص32)

وشكلت استراتيجية إعادة التوازن مبادرة سياسية متعددة الأبعاد في المنطقة، من الناحية الإقليمية، يشمل التحول تركيزا أقوى على جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا لاستكمال الاهتمام الأمريكي التقليدي القوي بشمال شرق آسيا. ومن حيث السياسة، تستلزم إعادة التوازن ثلاث مجموعات من المبادرات -الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية -.

تقوم الولايات المتحدة بتحويل قدرات عسكرية كبيرة من مسارح العمليات الأخرى إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإعادة هيكلة ترتيباتها الأمنية الإقليمية مع الشركاء الإقليميين للتأكيد على زيادة التكامل العسكري. أخيرا، كما شهدت إعادة التوازن مستوى مكثفا إلى حد كبير من المشاركة الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة. تضمن النشاط الدبلوماسي الأمريكي تقوية التحالفات الأمريكية. بناء علاقات أعمق مع شركاء مثل سنغافورة والهند؛ تعميق المشاركة مع المؤسسات المتعددة الأطراف؛ وإدارة العلاقات الأمريكية الصينية. (Robert G. Sutter and others. P02)

وتشكل اتفاقية شراكة "المحيط الهادئ Trans-Pacific Partnership" (TPP) جوهر السياسة الاقتصادية لإعادة التوازن بالنسبة للولايات المتحدة في

آسيا الباسيفيك. وهي اتفاقية تجارة حرة مقترحة تضم حاليا الولايات المتحدة و11 دولة أخرى، ولكنها لا تشمل الصين حاليا. وإلى جانب هذه الاتفاقية، ثمة مبادرات اقتصادية أخرى، منها اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي وقعت في مارس 2012، وهذه المبادرات الأمريكية لا تهدف فقط إلى زيادة الناتج المحلي الأمريكي، وإرساء التكامل الاقتصادي الإقليمي اللازم لتحقيق هدف إعادة التوازن من خلال تعزيز التعاون في جميع أنحاء آسيا الباسيفيك، ولكن تشير أيضا إلى الحاجة إلى صياغة استراتيجية اقتصادية متماسكة تفيد الولايات المتحدة لسنوات قادمة. (أحمد عاطف)

كما يمثل عنصر الأمن حجر الزاوية في استراتيجية "إعادة التوازن"، حيث أوضح مستشار الأمن القومي الأمريكي "توماس دونيلون" " Thomas Donilon" في مارس 2013 الأسس الرئيسية لهذا النهج الاستراتيجي الجديد، مؤكدا ديمومة الالتزام العسكري للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قائلاً: "إن 60٪ من أسطول البحرية الأمريكية سيتركز في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام 2020، وسوف يتحول اهتمام القوات الجوية أيضا إلى المنطقة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وسيعمل البنتاجون على إعطاء الأولوية لقيادة المحيط الهادئ. والهدف منها هو إيجاد وضعية أمنية جديدة لواشنطن تمكنها من التعامل مع الفرص والتحديات التي قد تواجهها في آسيا خلال القرن الحالي (أحمد عاطف)

لذلك تضع الولايات المتحدة الأهداف الجيوبوليتكية والاستراتيجية العالمية في المرتبة الأولى داخل إطار العلاقات الثنائية مع الصين، وتتبوأ العوامل السياسية غير الاقتصادية المكانة العليا دائما في السياسة التجارية بينهما. (ليو شيه تشنج، لى شى دونج، ص 189).

**الخاتمة:**

باعتماد الدبلوماسية الأمنية الجديدة، تسعى الصين إلى بناء دور قيادي أكبر لها في منطقة آسيا -المحيط الهادي. وتمكنت مقاربة الصين من خلال الآليات الأمنية الإقليمية والتعاون الاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف إلى حد كبير في تهجئة المخاوف القصيرة المدى لدول المنطقة خاصة الجوار الإقليمي (جنوب شرقي وشرق آسيا)، وفي بناء علاقات أوثق مع الشركاء الأساسيين، بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ككوريا الجنوبية واليابان، مع التزام الصين بدور أكبر في دعم الاستقرار الإقليمي.

ذلك لا يعني أن الصين تخلت عن رؤاها إزاء أهمية السياسة الواقعية في العلاقات بين القوى الكبرى، ما يجعل الكثير من الدول في المنطقة يشكك في نوايا الصين على المدى البعيد في ظل النزاعات الحدودية وحول السيادة البحرية في بحري الصين الجنوبي والشرقي واستمرار الصين في برامج التحديث والتسلح العسكري.

يبقى أن لهذه السياسات التي تتبناها الصين من خلال مقاربتها الأمنية الجديدة دلالات مهمة جدا فيما يتعلق بمصالح واستراتيجية التوازن بالهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك.

لذلك مثلت استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية اقرارا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بتحول مركز الثقل السياسي والاقتصادي العالمي من منطقة الأطلسي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وما قد يترتب عن ذلك من تغير محتمل في هيكل إعادة توزيع القوة بين القوى الكبرى لن يكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية.

## قائمة المراجع:


- بايتس غيل .(2009). النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر. (لبنان: دار الكتاب العربي).
- توماس جي كريستنسن. (2010). الصين والتحالف الأمريكي الياباني والمعضلة الأمنية في شرق آسيا، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم. (مصر: المركز القومي للترجمة، ط1).
- جيرار ديسوا. (2006). دراسة في العلاقات الدولية. النظريات الجيوسياسية، ترجمة قاسم المقداد. (سوريا: دار نينوى للدراسات، ج1).
- روبرت روس. (2010). جغرافية السلام: شرق آسيا في القرن الحادي والعشرون، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم. (مصر: المركز القومي للترجمة، ط1).
- كونراد زايتس. (2010). الصين: عودة قوة عالمية، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم، (مصر: المركز القومي للترجمة، ط1)
- ليو شيه تشنج، لى شى دونج. (2003). الصين والولايات المتحدة الامريكية، خصمان أم شريكان، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز. (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ط1).
- أحمد عاطف. عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ. (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة). (2020/02/08). للإطلاع: https://cutt.ly/dgftAF5
- Ashley J. Tellis. (January 2020). Strategic Asia 2020: The Return of U.S. China Strategic Competition. (The National Bureau of Asian research, Seattle and Washington D.C). https://cutt.ly/7gxwfCE
- Jian Yang. (2010). "China's Security Challenges: Priorities and Policy Implications". (The National Institute for Defense Studies, Tokyo). https://cutt.ly/YgftrF1
- Derek McDougall. (2007). Asia Pacific in World Politics. Lynne Rienner. USA.
- Robert G. Sutter and others. (August 2013). Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia-Pacific Stability. (Elliott School of International Affairs and Sigur Center for Asian Studies. The George Washington University). https://cutt.ly/Wgft0Ul

- Amir Ahmed Khuhro (December 2018). Rising Geo-Strategic Competition Between United States and China: A Case Study of South Asia in The Emerging Global Order. (International E-Journal of Advances in Social Sciences, Vol. IV, Issue 12. https://cutt.ly/Ogftg12
- Zhang Zhexin. (27/09/2020). "China's Pursuit of a New Asia-Pacific Security Architecture: Underlying Rationale, Ongoing Actions, and Future Prospects". (World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 1. No 4). https://cutt.ly/0gftWJS
- Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel. (November / December 2oo3). "China's New Diplomacy". Foreign affairs. Vol 82. Number 6
  https://cutt.ly/UgkGrVX
- Susan L Shirk. (1994). "Chinese Views on Asia-Pacific Regional Security Cooperation". (The National Bureau of Asian Research. United States of America. Vol 5, NO. 5). https://cutt.ly/Bgftz9O